عن مصطلح «دون البشر»... ما هو الأصل؟

انطوان شلحت

تمثّل أحد مظاهر الدفاع عن نائب الوزير الإسرائيلي والجنرال في الاحتياط يائير جولان، من حزب ميرتس (يسار صهيوني)، والذي أطلق أخيراً تصريحات (اعتذر عنها في وقت لاحق)، وصف فيها مستوطني بؤرة «حومش» بالقرب من قرية برقة الفلسطينية في الضفة الغربية بأنّهم «دون البشر» على خلفية اعتداءاتهم المتكرّرة على أهالي القرية وممتلكاتهم، في الإشارة إلى أنّ جولان استعمل التوصيف المذكور كي يندّد بالنظرة العامة التي تحكّم رؤية أولئك المستوطنين، وتعتبر الآخر، وهو تحديداً كلّ من هو «غير يهودي» (غوي) «دون البشر»! وردّ المدافعون على ادّعاء المُهاجمين بأنّ توصيف جولان مُستلّ من معجم المصطلحات النازية، بالتذكير أنّ مثل هذه التوصيفات سبقت العقيدة النازية بكثير، بل إنّها في السياق المرتبط بإسرائيل وردت على نطاق واسع جداً في نصوص الشريعة اليهودية، لا سيما في كتاب التلمود، وفي فتاوى حاخامين يهود عديدين على مرّ العصور.

يكفي لنعيد إلى الأذهان نماذج من تلك التوصيفات الإحالة إلى ما سبق أن كتبناه، منذ أعوام قليلة، حول الجزأين الأول والثاني من كتاب «توراة (عقيدة) الملك»، الذين صدرا في إسرائيل عامي 2009 و2016 على التوالي، من تأليف الحاخامين يتسحاق شابيرا ويوسف إيتسور، وجمعا بين دفتيهما شرائع يهودية يعتقدان أنّها ينبغي أن تكون نافذة ومطبّقة كما هي حتى يومنا هذا. وبينما ضم الجزء الأول شرائع تستند إلى كتاب التناخ حول شرعية قتل «الأغيار» (غير اليهود)، لا سيما خلال فترات الحرب، من الرجال والنساء والأطفال والمسنين (تزامن نشره مع بدء، مسلسل الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة)، فإنّ الجزء الثاني شمل شرائع يهودية من التناخ تتعلق بـ«قوانين الأحوال الشخصية» (المتعلقة بالزواج والطلاق)، وهي «الأحكام التي تحدّد العلاقات بين الرجل والمرأة، وتشمل الزواج والطلاق والعلاقة الجنسية والعلاقة الزوجية والعلاقة الأسرية والعلاقة بين الأهل والأولاد، وتحديد الأهلية والوصاية والميراث والعلاقة بين الجيران والعلاقة بين الأقارب والعلاقة بين الأصدقاء والعلاقة بين الأعداء والعلاقة بين الأمم والعلاقة بين الأديان والعلاقة بين الأجناس والعلاقة بين الأعراق والعلاقة بين الأمم والعلاقة بين الأديان والعلاقة بين الأجناس والعلاقة بين الأعراق».

ومما جاء في الجزء الأول: «توصلنا إلى استنتاج واضح فحواه أنّه في أي مكان يكون فيه وجود غير اليهودي خطرًا على حياة إسرائيل مسموح قتله». وثمّة وجهة نظر تسمح بالحاق الأذى بالأطفال، في حال كان واضحاً أنّهم عندما يكبرون سيلحقون ضرراً بنا». وهو يشبّه «الأغيار» بـ«الحيوانات التي تعيش في هذا العالم، من دون أيّ غاية وعي لحياتها». ويقرّر أنّ «قسوة غير اليهود تدفع إلى التشكيك فيهم، مثلما يُشكك في الأفاعي السامة». ورفضت النيابة الإسرائيلية العامة في حينه إجراء محاكمة جنائية لمؤلفي الجزء الأول بحجّة «صعوبة إثبات أنّ هدف مضمون الكتاب التحريض على العنصرية، وفقاً لما يرد في نصوص القانون». وأنه لا يجوز تجاهل «حقيقة أنّ الحديث يدور حول اقتباسات وبحث في مراجع الشريعة اليهودية في سياق تفسير هذه الشريعة». ويبدو أنّ هذه الحجة كانت مصدر تململ لدى المؤلفَيْن، كما يمكن الاستشفاف من تصريحاتٍ أدلى بها الحاخام شابيرا لدى إطلاق الجزء الثاني، وركّز فيها على أنّ الغاية من هذا المشروع غير منحصرة في تفسير الشرائع وحسب، وإنّما أساساً في التدليل على وجود تطابق كبير بين تلك الشرائع والواقع الراهن. بكلماتٍ أخرى، لن تكون هذه الشرائع مستحيلة عندما لا يبهظ منفذوها القيام بإجراء تطابق مع الأصل.

في واقع الأمر، لا يمكن تجاهل أنّ ثمة بصمةً مُستمرةً وعميقةً لمثل هذه الشرائع في الكينونة الحالية لدولة الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى، في إعادة إنتاج منطوقها العنصري على لسان حاخامين ورجال دين وسياسة. فهذا على سبيل المثال هو ما فعله الزعيم الروحي لحزب شاس الإسرائيلي لليهود الحريديم المتشددين دينياً، والحاخام السفاردي الأكبر لإسرائيل، عوفاديا يوسف، عندما قال في إحدى عظاته الأسبوعية عام 2010: «لم يولد الأغيار إلّا لخدمتنا وتلبية حاجاتنا. وإذا لم يكونوا كذلك لا مكان لهم في العالم. إنّهم موجودون فقط من أجل خدمة شعب إسرائيل». وزيادة في التوضيح أضاف: «لماذا ينبغي للأغيار أن يعيشوا؟ لكي يعملوا، ويحرثوا، ويزرعوا ويحصدوا. أمّا نحن فسنجلس كأفندينا ونأكل».

عن «سردية» الفساد في العراق

عبد اللطيف السعدون

لافتٌ حقاً أن يتصدّى ثلاثة شبان عراقيين لركوب المركب الصعب، في محاولتهم الرائدة لفضح منظومة الفساد في بلادهم، تلك المنظومة التي اكتسبت شرعيتها المنتحلة زوراً بموجب قوانين وتشريعات وأحكام صمّمت لكي تكون «حمّالة أوجه»، توافق عليها حزب «العملية السياسية» التي اخترعها الأميركيون لحكم العراق، وخلّف أبواب تلك المنظومة المغلقة التي لا تزال عامرة بأهلها كومة أسرار وخفايا؛ يكاد المواطن العادي يعجز عن رصدها ومتابعتها، فكيف باستقصاء مجرياتها وفكّ خيوطها على النحو الذي فعله العراقيون الثلاثة في «سردية» مثيرة فتحت عيون كثيرين من مواطنيهم على ما يدور من حولهم، وكله حصيلة الحقبة السوداء التي استعرقتهم منذ الغزو الأميركي لبلادهم. «المتطوعون» الثلاثة الذين تجرّأوا على كسر الأبواب وتفكيك الأسرار: محسن أحمد علي وعبد الرحمن المشهداني (أكاديميان) وعمر الجمال (باحث)، وقد نشروا بحثهم الاستقصائي، وفي خلاصته أنّ التأسيس لمنظومة الفساد بدأ في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو الأميركي، وأنّ هذه المنظومة أرست البات مكّنت الطبقة الحاكمة من تناقل الفساد وتحويله إلى طريقة حكم مشروعة سياسياً وقانونياً واجتماعياً. وأدّى الخداع والغش، حصتها هي أيضا في هذه اللعبة الشيطانية، وسلاحها «الفتاوى» المصنوعة على مقاسات من يحتاج لها، وواحدة من تلك «الفتاوى» تعتبر المال العام ملكاً مشاعاً للجميع.

هكذا أصبح الفساد في العراق قاعدة ثابتة في العمل الميداني الاقتصادي والاجتماعي، وليس استثناءً كما كان يحدث من قبل، ووضع ذلك العراق في أسفل قوائم الشفافية والنزاهة التي تعاقبت على تدرّمها جهات دولية وإقليمية معتبرة. وبعد، تحلّى الشبان العراقيون الثلاثة الذين كشفوا سوءات سلطات بلادهم بالجرأة التي أهلتهم للتفكير بصوت عال من دون خوف... هل سمعتم بلداً مثل هذا من قبل؟ يبدو أنّ هذا هو السؤال الذي أراد الباحثون الثلاثة إيصاله إلى الناس، والذي يحمل إجابته معه: ليس ثمّة بلد كهذا!

(كاتب عراقي في كاركاس)

روائعهم التي تقدّر بأكثر من مائة مليار دينار شهرياً لجهات وشخصيات تابعة لمن بيده الأمر. «المكاتب الاقتصادية» للأحزاب بدعة ابتكرتها عقول دهاقنة السلطة للسيطرة على ثروات البلاد، تسهم هذه المكاتب في إحدى أكبر عمليات غسيل الأموال في العالم. بعترف وزير سابق بأنّ هذه المكاتب تتقاضى نسبة معينة من كلّ مقاولة أو عقد. أدّت هذه العمليات إلى تضخّم الثروات الشخصية لزعماء الأحزاب وقادة الميليشيات. وقد كان بعض هؤلاء، إلى ما قبل بضع سنوات، لا يملك شروى نقير، ونائب في البرلمان يقرّ بأنّ الوزارات تحوّلت إلى «دكاكين»، وأنّ مديري مكاتب الوزراء هم الذين يديرون عملياً وزاراتهم، ومحافظ بروي أنّ مدير مكتب أحد الوزراء طلب منه مبلغاً مالياً مقابل المصادقة على صرف تخصيصات مالية لمشاريع خدمية في محافظته.

الإعلام هو الآخر دخل إلى منظومة الفساد هذه، ثمّة ما يقرب من ثلاثمئة صحيفة ومجلة ونحو 55 قناة تلفزيونية وعشرات مواقع التواصل والجيوش الإلكترونية تابعة للأحزاب ومموّلة منها، وتعتاش على الابتزاز وإدارة الحروب بين الأحزاب والقوى السياسية نفسها. نفهم من «سردية» الفساد العراقية أيضا أن للقيادات الدينية التي تعشّش تحت عمائمها عقارب الخداع والغش، حصتها هي أيضا في هذه اللعبة الشيطانية، وسلاحها «الفتاوى» المصنوعة على مقاسات من يحتاج لها، وواحدة من تلك «الفتاوى» تعتبر المال العام ملكاً مشاعاً للجميع.

هكذا أصبح الفساد في العراق قاعدة ثابتة في العمل الميداني الاقتصادي والاجتماعي، وليس استثناءً كما كان يحدث من قبل، ووضع ذلك العراق في أسفل قوائم الشفافية والنزاهة التي تعاقبت على تدرّمها جهات دولية وإقليمية معتبرة. وبعد، تحلّى الشبان العراقيون الثلاثة الذين كشفوا سوءات سلطات بلادهم بالجرأة التي أهلتهم للتفكير بصوت عال من دون خوف... هل سمعتم بلداً مثل هذا من قبل؟ يبدو أنّ هذا هو السؤال الذي أراد الباحثون الثلاثة إيصاله إلى الناس، والذي يحمل إجابته معه: ليس ثمّة بلد كهذا!

(كاتب عراقي في كاركاس)

آية الرفاعي ضحية مكشوفة... وكثيرات غائبات

سوسن جميل حسن

أحدث موت السورية آية الرفاعي قبل أيام ضجة كبيرة لدى الرأي العام، ووقع بشأنه سجال حامي الوطيس، إذ بقدر التعاطف معها واستنكار قتلها، هناك من حمّلها بعضاً من المسؤولية، كما يحدُث مرّات كثيرة تُ حمّل الضحيّة السبب أو تدان، خصوصاً عندما تكون فتاة أو امرأة، باعتبارها الحلقة الأضعف في مجتمع كان متروكاً لقرون خلت تحت سلطة الدين والأعراف والتقاليد ونظام العشيرة، تديره وتحدّد له منظومته القيميّة وطرق إدارة حياته، حتّى تحت قيادة حزب نصّب نفسه قائداً للدولة والمجتمع خمسين عاماً، ورفع لواء العلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن الواقع كان عكس هذه الشعارات الخلّبية، وكان يزداد استنقاعاً واستلاباً من سلاطين متحالفة تاريخيّاً تتحكّم به. ليست قضّة آية وحيدة، ولن تكون، بل في مقابلها هناك قصص كثيرة مشابهة تحدُث كلّ يوم، إن لم تنتهِ بالقتل بهذه الطريقة الرخيصة، فإنّها توصل إلى الموت بطرق أخرى، أكثرها وضوحاً الانتحار، يأتي بعده موتٌ بطرق كثيرة، موتٌ مجازي يقتل المعنى الإنساني والشعور بالنفس لدى كثيرات من نساء المجتمع، من دون ضجيج أو استنكار أو دعوة إلى رفع الظلم أو نصرة للحق في حياة كريمة.

من يتابع المشاهد التي أشهرت عن اعترافات الجناة الضالّعين بالقتل بطريقة مباشرة، الزوج ووالده، فسوف يُذهل من الأريحيّة التي يصفون بها الحادث وما سبقه وما تلاه، وكأنّ الفعل الذي قاموا به لا يرقى إلى مستوى الجريمة، بل أمر اعتيادي والتصرّف تجاهها طبيعي وسليم، ما دام مباركاً للزوج ودويه تأديب الكنّة في عرف الغالبية، فوالد الزوج يستهلّ اعترافاته بأنّ الأسرة كلّها لم تكن راضية عن سلوك الضحيّة: «تصرّفات البنت ما عجبتنا، صرنا نُنصرها عالطالعة والنازلة». ... هذا ما قال، كانوا يمنعونها من الخروج من البيت، و«يحوّرونها» ويضربونها، فأين أهلها قبل وفاتها من هذه الحياة البائسة الظالمة التي تعيشها ابنتهم، ذات التسعة عشر عاماً، وهي أم لطفلة وحامل بطفلها الثاني؟ ضربها حموها بمنتهى السادية والوحشيّة بسبب إبريق ماء ساخن، وأكمل عليها بسبب مفكّ براغي، فقط لأنّها قالت: «لا أعرف»، فكانت الخيزرانة بطرفها المليء بالدبابيس حاضرةً لتأديبها، ثم دخلت إلى غرفتها «فقلنا: مشي الحال خلصنا منها»... هكذا بكلّ بساطة، في وقتٍ كانت تخدمهم جميعاً وهي الحامل، وأين كان الزوج أمام ضربها؟ لحق بها إلى غرفتها ليُكمل عليها، وبكل أريحيّة يقول والده وأمّه إنّهما سمعا صوت الضرب: «سمعت دجّة قويّة على الحيط، صار يرجّ الحيط» ولم يتحرّكا، كأنّهما يسمعان ضجيج السيارات في الشارع، وخرج الزوج وجلسوا جميعاً، مثلما لو كانت حيواناً، ليس أليفاً، بل للخدمة والضرب كلّما «حرن» بحسب مزاجهم، بنزلون عليه بالضرب اللئيم. أمّا الزوج فيقول: «ما كانت تعجبنا آيات الرفاعي، لا لإلي ولا لأهلي، كنّا نُنصحها» هكذا بالجمع يُضربونها: «دجّيتلها راسها بالحيط أربع خمس مرّات، ضربات قويّة» ثم تركها «مغمى عليها» ليُنضمّ إلى مجلس العائلة ويتابعوا شرب الشاي.

المشكلة في المجتمع العميق الذي تشكّل وتجذّر في الظلّ عبر الزمن، فالأنظمة السياسية المتعاقبة على المجتمع لم تعمل على النهوض به، منذ الاستقلال، بل أسهمت في إجهاض النهضة الموعودة التي بدات إرهاصاتها قبل عقود، وبقيت قضايا كثيرة مغلقة، أو مفتوحة عليها أبواب مواربة بطريقة احتيالية تضمن للسلطات عدم الاصطدام مع تابوهات المجتمع، من دينية وقبلية، وفي الوقت نفسه تدغدغ أحلام الطامحين إلى التقدّم وتضمن بقاءهم تحت رايتها. وقد شكّلت المرأة إحدى قضاياه الأساسيّة، فلم تجرِ عمليّة دراسة وتحديث لقوانين الأحوال الشخصية، خصوصاً ما يتعلق بالمرأة والأسرة، ولا قوانين العقوبات التي ترتبط بعلاقة ما مع موقع المرأة في المنظومة القيمية، باعتبارها حاملة الشرف والعرض للقبيلة كلّها.

والمرأة باعتبارها جزءاً من الأسرة التي وضعتها الحكومات المتعاقبة في مركز الأولويات، نظريّاً، بالنسبة إلى اهتماماتها، ونادت بضرورة دعمها وتعزيز دورها وإعطاء أعضائها حقوقهم وحمايتها، فإنّها بقيت الحلقة الأضعف والأكثر إهمالاً، بل إنّ المنظمات الحكومية المعنية بقضاياها أصابها الترهّل والفساد، ولم تقدّم إلى المرأة ما يساعدها على النهوض وامتلاك كيانها ولعب دورها الإنساني في البناء، كمنظمة الاتحاد النسائي التي خُلت بموجب مرسوم رئاسي منذ سنوات. كذلك تمكين المرأة وإيجاد تجمعات نسائية لم يكونا أكثر من صورة إعلامية تُشهرها السلطات للخارج، لتأكيد تقدّميتها وعلمانيتها.

بعد هذه السنوات الحارقة التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه، ولّما تنتهِ بعد، في وسعنا أن نرى كيف دفعت النساء الفاتورة الأبهظ في كلّ المناطق، واقعها يكاد يكون متطابقاً فيما بينها، فلا هي حقّقت أدنى مستوى من نهضتها المزعومة، ولا هي استطاعت أن تحمي نفسها، ولا أن يحميها المحيط من الانزلاق المميت نحو قاع من الظلم والجور والمعاملة اللا إنسانيّة، هي نفسها إن كانت بغطاء رأس أو من دونه، عاملة في أيّ مجال أو بين حيطان المنزل، طفلة أو شابة، عزباء أو متزوّجة. المرأة في كلّ حالاتها محاصرةٌ في صورة نمطية تؤطّرها الأعراف والقوانين والسلطات المستبدّة، من البيت إلى الشارع إلى العمل إلى كلّ الفضاءات، أعتاها سلطة الأعراف وتأويل الدين، أكثر سلطتين حظيتا بالرعاية والدعم والاستثمار من السلطات السياسية، والشواهد والبراهين، ليست فقط ماثلة في البال والذاكرة، كما يبرهن موقف أهل الضحية آية من معاناتها التي كانت معروفة لديهم، بل بقدْر الواقع كلّ يوم ما يعزّزها، فهي في هذه الحرب الغاشمة أجبرت على أن تكون أرملة الشهيد وأمّه وأخته وبنته، وعليها حمل تركته وإرثه، ونتائج الحرب، مهما كان ثقيلاً، الشهيد الذي أغدقت في تقديمه كلّ الأطراف المتحاربة، فتحمّلت المسلومة تنام البلاد على خزّونات ضخمة من النفط والغاز واليورانيوم، كذلك فإنها لو اشتُبه في أنّها حادت عن الصراط المستقيم الذي يرسمونه، بل قتلها غسلاً للعار وصوناً لشرف القبيلة، بل دفعتها الحرب التي أحرقت الحياة إلى الإتجار بجسدها وكرامتها أحياناً. كان عليها أن تدفع فاتورة حرب لم تُسأل رأيها فيها، وكان عليها أن تقبل حضوراً صوريّاً في المنظمات والهيئات «الثورية» مع تقييد يديها في صنع القرار، كي يُقال إنها تشرك المرأة في صناعة القرار، وأن تكون بأقطة مضاءة في ما يقدّمه النظام في المقابل عن علمانيته وصون البلاد من تمادي الإرهاب عليه وطموح قادته في السيطرة على المجتمع وحصره في أقبية التاريخ.

الحقيقة الجليّة أنّ مجتمعاتنا لم تنهض بعد، بل جاءت السنوات الأخيرة ودفعتها إلى الوراء عقوداً إن لم يكن قروناً، مجتمعات تهوي إلى الانهيار بتسارع مرعب، هذه المجتمعات لا يمكنها بناءُ شعب ودولة قادرة على الاستمرار، فمجتمع ما زال يخاف من طلاق المرأة حتى لو كانت حياتها جحيماً وموتها حتميّاً، بالقتل الصريح كما مصير آية الرفاعي، أو بموت مجازي وبطيء، بل يرى الموت أشرف وأكثر صوناً لسمعتها وسمعة عائلتها، ويعتبر المرأة فرداً ناقصاً تلزمه الوصاية، ويلزمه من يقرّر له حياته، ويجب أن يعيش تحت سلطة ذكور الأسرة أو القبيلة، هذا المجتمع لا يمكن أن ينهض ويسير مواكباً للحياة الإنسانية، وأيّ شعب لن يُنجز ثورته أو يصل إلى أهدافه في حياة كريمة وعادلة من دون تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ لا يكفي إسقاط نظام سياسي قائم أو الثورة عليه، على أهميّة مطلب التغيير السياسي، من دون أن يترافق هذا مع ثورة على الواقع القائم وقلبه، وتفكيك عراه المتحالفة في صنع شبكة تعوق النمو والتقدّم.

(كاتبة سورية في برلين)

> مجتمعات تهوي إلى الانهيار بتسارع مرعب، لا يمكنها بُناء شعب ودولة قادرة على الاستمرار

كأنّها حكومة تصريف أعمال في المغرب

علي انوزلا

يحلول منتصف يناير/ كانون الثاني الحالي، تكون قد مرّت مائة يوم على تنصيب حكومة رجل الأعمال، عزيز أخنوش، في المغرب. وعلى الرغم من قصر هذه المدة التي يجعل منها مراقبون كثيرون مؤشراً لتقييم أداء الحكومات في العالم، فإنّ الحكومة الحالية في المغرب تكاد تكون الأقل إثارة للجدل، ليس بسبب أدائها الضعيف، بل لعدم اهتمام الناس بها إلى درجة أنّهم ينسون أنّه نُصّبت حكومة جديدة في المغرب بعد انتخابات سبتمبر/ أيلول الماضي. مع ذلك، تبقى هذه الحكومة استثنائية في كلّ شيء، فقد اجتمع لها ما لم يجتمع لسابقاتها من أسباب النجاح، لكونها تتكون من أغلبية تجمع ثلاثة أحزاب فقط، تلتقي كلّها في أنّها أحزاب قريبة من القصر، هي التجمع الوطني للأحرار، قائد الحكومة، أسسه نهاية سبعينيات القرن الماضي أحمد عصمان، صهر الملك الراحل الحسن الثاني، والأصالة والمعاصرة، الذي أسّسه صديق الملك الحالي محمد السادس ومستشاره، حسن أوريد، عام 2007، والاستقلال، أعرق حزب مغربي، وريث الجناح المحافظ داخل الحركة الوطنية المغربية الذي يحظى تقليدياً بعطف القصر عليه، كذلك تتمتع بأغلبية جد مريحة، لم تتحقق لأغلب الحكومات السابقة، بالإضافة إلى أنّ فريقها لا يتعدى 25 وزيرة ووزيراً، وهو بذلك يعتبر أصغر فريق حكومي في تاريخ الحكومات المغربية. ومن دون أن ننسى أنّ رئيسه شخصية مقرّبة من الملك، تصفه الصحافة المحلية بأنّه «صديق الملك» لن يجد أمامه عراقيل كثيرة واجهت سلفيه الإسلاميين اللذين قادا الحكومتين السابقتين، عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني، كان شغلهما الشاغل الحصول على ثقة القصر ورضاه، حتى فرّطا بثقة الناس بهما وبحزبهما، وأخيراً، هذه أكثر الحكومات حظاً، لأنّها لا تجد أمامها معارضة قوية داخل البرلمان، بل معارضات مشتتة من أحزاب منهكة وأخرى صغيرة أغلبها «إدارية»، وهو تعبير قدحي يطلق في المغرب على الأحزاب المرتبطة بوزارة الداخلية، الذراع السياسية للدولة العميقة.

لذلك، كان واضحاً منذ اليوم الأول لتنصيب هذه الحكومة، أنّ المعارضة الحقيقية لها ستكون من الشارع وفي الشارع، وعبر وسائط التواصل، وقد طالتها منذ تعيينها انتقادات كثيرة، سواء نتيجة قمعها الحركات الاحتجاجية التي خرجت للتعبير عن تذمّرها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والحقوقية في المغرب، أو بسبب قرارات متسرّعة صادرة عن وزرائها قليلي التجربة، أو لتصرّفات غير محسوبة أو تصريحات غير معتادة صادرة عن بعض أعضائها، لكن أغلب الانتقادات هي التي تواجه رئيس الحكومة، رجل الأعمال عزيز أخنوش، الذي يختزل، بالنسبة إلى كثيرين من منتقديه نموذج اقتصاد الريع القائم على الزواج غير الشرعي بين السلطة والمال، وقد سبق أن كانت شركاته موضوع مقاطعة شعبية واسعة عام 2018، بسبب الزيادات في الأسعار التي فرضتها على منتجاتها، خصوصاً في قطاع المحروقات الذي يعتبر حيوياً في تحريك عجلة الاقتصاد، وهو ما عرّض الرجل لحملة انتقادات كبيرة، وخصوصاً بعد أن كشف تقرير برلماني استفادة شركاته من أرباح طائلة حصلت عليها بطريقة غير أخلاقية، وطاولت الانتقادات أيضاً زعيم الحزب الثاني داخل الأغلبية الحكومة، المحامي عبد اللطيف وهبي، وهو شخصية مثيرة للجدل، بسبب تناقض مواقفه وتذبذبها، بقول الفكرة ويأتي بنقيضها في الآن نفسه، مندفع ومتسرّع في إصدار الأحكام، يعاني من الإفراط في الحركة إلى درجة تشتّت انتباهه وانتباه الآخرين لأفعاله وأقواله. سبق له أن عبّر مراراً وتكراراً عن مخاوفه من تضارب المصالح الخطير الذي ينطوي عليه تولي رجل أعمال منصب رئيس الحكومة، كذلك أعلن أكثر من مرّة رفضه المشاركة في حكومة لا يقودها حزبه، لكنه سرعان ما ارتمى في أحضان الحكومة الحالية، واصبح يحلّل على نفسه وعلى حزبه ما كان يحرّمه بالأمس على نفسه، وعلى غيره. أما حزب الاستقلال الذي فقد الكثير من وجهه حزباً وطنياً عريقاً محافظاً، فتحوّل إلى نادٍ للاعيان والتكنوقراط تحرّكهم مصالحهم الخاصة، ومستعدّون لتقديم كل التنازلات من أجل بقائهم في مناصبهم الحكومية.

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات وغيرها التي طاولت وزيرات ووزراء، سواء بسبب قلة التجربة أو المحسوبية وتعيين الأزواج والزوجات والأقارب داخل دواوين الوزارات، إلا أن ما يجعل هذه الحكومة لا تثير اهتماماً كثيراً، كونها جديدة قديمة، بما أن ثلثها من التكنوقراط عيّنهم الملك، وكلهم شاركوا في الحكومات السابقة، بالإضافة إلى أنها تتشكل من حزبين ظلا يوجدان في أغلب الحكومات التي تعاقبت على حكم المغرب منذ استقلاله، «الاستقلال» و«التجمع الوطني للأحرار»، وبالتالي، ليس من المرجّح أن تأتي بتغيير سياسي بشكل قطيعة مع إرث الحكومات السابقة.

الحكومة الحالية هي استمرارية للحكومات السابقة، وهي بمثابة حكومة تصريف أعمال، ووزراؤها أقرب إلى الموظفين الحكوميين منهم إلى الوزراء السياسيين، رئيسها عزيز أخنوش كان وزيراً تكنوقراطياً في كلّ الحكومات التي عرفها المغرب منذ عام 2007. أما حزبه، التجمع الوطني للأحرار، فظل يشارك باستمرار في أغلب الحكومات التي عرفها المغرب منذ 1977، حتى تحوّل إلى «صانع الملوك» داخل كل الحكومات، إلى درجة أنه وضع عام 2016 «فيتو» ضد دخول حزب الاستقلال الحكومة آنذاك، فقط لأن رئيس هذا الحزب كان مغضوباً عليه من القصر. واليوم، بعد أن تغير زعيم الحزب، أصبح حليفه داخل الأغلبية الحكومية الحالية!

الواقع في المغرب أنّ تغيير الحكومات، حتى لو كانت منبثقة من صناديق الاقتراع، لا يلعب أيّ دور كبير في التأثير بالمبادئ والتوجيهات الكبيرة للدولة التي غالباً ما يحدّدها القصر الملكي، ولا تخرج الحكومة الحالية عن «القاعدة»، بما أنها تبنّت، منذ تشكيلها، تقرير لجنة ملكية، بمثابة برنامجها الاقتصادي والاجتماعي، وينطلق الأمر بتقرير أعدته لجنة عيّن الملك أعضاءها وكلفها إعداد نموذج تنموي جديد للمغرب للسنوات المقبلة. وصدر التقرير في إبريل/ نيسان من العام الماضي، وتقول الحكومة الحالية إنه أساس برنامجها الحكومي خلال سنوات ولايتها، والمرجّح أنّ هذا «البرنامج» الذي روّجه القصر الملكي مصمّم للاستمرار حتى عام 2035.

ومعروف أنّ من يحكم في المغرب «حكومة الظل»، المكوّنة من الشخصيات النافذة داخل المربع الملكي، وتتحكّم في رسم الخريطة السياسية وتشكيلها، وفي تكوين الائتلافات الحكومية، وفي اختيار من يقودها، بحيث يكون مطواعاً يتّبع التوجيهات المرسومة مسبقاً، ويستجيب لكل التغيرات الطارئة الصادرة عن غرفة القيادة داخل حكومة الظل. لذلك، لا تتغير السياسات في المغرب على الرغم من تغير الحكومات، وأقصى ما تأتي به الانتخابات، التي تجري بانتظام كل خمس سنوات، تناوب الأحزاب، وليس تغيير السياسات أو توجيهها، وهي التي لم تتغير منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وفي كلّ المجالات، ولن تشذّ الحكومة الحالية عن القاعدة المتوارثة. لذلك، لا يتوقع أن تُحدث التغيير الموعود في حياة الناس المعيشية، ولن تكون هناك، على الأرجح، أي تغييرات ملموسة، حتى على مستوى المبادرات المحلية الصغيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما أنّ التوجهات السياسة الكبرى للحكومات تحدّدها حكومة الظلّ، ومجال السياسة الخارجية يبقى محفوظاً عرفياً للملك. ومن مراقبة تجربة الأشهر الثلاثة الماضية، اتصف أداء الحكومة بأنه بطيء وصاحبته أخطاء جسيمة، وهذا من مؤشرات أرسلت رسائل سلبية إلى الشارع المغربي الغاضب، من شأن تكرار هذه الأخطاء وتدني الأداء الحكومي، مقارنة بحكومات سابقة، كانت على الأقل مثيرة للجدل، وبالتالي تنعش الحياة السياسية الراكدة في المغرب، أن يؤدّي إلى تبلور معارضة قوية داخل الشارع التي يفقد ثقته يومياً في شرعية الأحزاب التي تدّعي تمثيله داخل المؤسسات المنتخبة، وفي مقدمتها الحكومة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> يفقد الشارع المغربي ثقته يومياً بشرعية الأحزاب التي تدّعي تمثيله داخل المؤسسات المنتخبة

عندما تقلق الثورات روسيا

غازي دحمان

يقدر ما تشكّل الثورات في البلدان التي يحكمها أشباه الرئيس الروسي بوتين، وأتباعه، خطراً على روسيا بذرر بسقوط التشكيلات التي صنعتها لحكم هذه البلدان، فإنه يشكل فرصة لتعزيز المشروع الجيوسياسي الروسي وتوسيع آفاقه وبكلف رخيصة، كما حصل في سورية، حيث حقّقت روسيا حلمها المزمن بالوصول إلى المياه الدافئة بدماء شعوب المشرق وانتهازية أميركا. لم يعد بقايا تلاميذ الشيوعية السوفييتية صالحين للحكم، في زمن تغيّرت فيه المعطيات بدرجة كبيرة، وبات من الصعب معالجة الفجوة بين البنى الاجتماعية المتطوّرة والمؤسسات السياسية المتخلفة بعمليات رتق بسيطة، أو من خلال خطابات سياسية قسدت مفرداتها على كرامتها، تزويجها قاصراً، وحرمانها فرص التعليم، وفرض الإقامة الجبرية عليها في بعض المناطق، وتعرّضها للرجم لو اشتبه في أنّها حادت عن الصراط المستقيم الذي يرسمونه، بل قتلها غسلاً للعار وصوناً لشرف القبيلة، بل دفعتها الحرب التي أحرقت الحياة إلى الإتجار بجسدها وكرامتها أحياناً. كان عليها أن تدفع فاتورة حرب لم تُسأل رأيها فيها، وكان عليها أن تقبل حضوراً صوريّاً في السابق في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ولأخيرة خصوصية مميزة عند الاستراتيجيين الروس، الذين ما زالوا مؤمنين بنظرية السير هالفورد جون ماكيندر، أحد مؤسسي الجيوبوليتيك، وقد رأى في سهوب آسيا الوسطى، التي تقع المساحة الأكبر منها في كازاخستان، قلب العالم، ومن يسيطر على هذا القلب بسيطر على العالم. وتتناسب هذه النظرية مع الميزة الروسية على مستوى العالم، وهي القوة البرّية الكبيرة التي تساندها قوّة جوية، ويمكن من خلالهما تحقيق نتائج مهمة في مواجهة القوّة البحرية، الولايات المتحدة وبريطانيا.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تندمج كازاخستان عند الروس طموحات الهيمنة مع الثروات الكبيرة التي يسيل لها لعاب المافيا الروسية، حيث تنام البلاد على مخزونات ضخمة من النفط والغاز واليورانيوم، كذلك فإنها تبشّر بإمكانية إيجاد عالم أوراسي من خلال وقوف الصين مع روسيا لقمع أي تغييراتٍ قد تحصل في كازاخستان، لما للصين من مصالح اقتصادية وأمنية هائلة مع بلاد تشترك معها في حدود شاسعة يقع أغلبها مع مقاطعة تركستان الشرقية، موطن الإيغور الذين تضطهدهم الصين، وتتخوف من أيّ تغيرات قد تحصل في كازاخستان وقرغيزستان، كي لا تتحوّل هذه المناطق إلى عمق حيوي للمقاتلين الإيغور يستنزف الصين.

من الواضح أنّ روسيا تستثمر، بشكل فعال، الاضطرابات التي تحصل في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق لتعزيز نفوذها وإعادة رسم خرائط نفوذ جديدة، حيث تنتهج طريقاً يضعها في موقع رابح - رابح دائماً، حيث لا تكلفها تدخّلاتها موارد كبيرة، إذ تعتمد، في الغالب، على الجاليات الروسية التي جرى توطينها في السابق ضمن بلدان عديدة، وباتوا مواطنين لهم كامل الحقّ والتأثير بسياسات هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، ما زالوا في حسابات روسيا مواطنين روسا، ويمكن أن تتذرّع روسيا بحمايتهم، وهو حقّ لا يمكن المجادلة به. وفي كازاخستان، يشكّل الروس 20% من مجموع السكان. وهكذا، تصبح روسيا، في عصر ما بعد العولمة، جهةً مختصّة بقمع الثورات، تحت نظر العالم وسمعه، وهي تفعل ذلك بأساليب أقل ما يقال فيها أنّها جرائم إبادة. واللافت أنّ العالم قبل هذه المهمة، وممن ظهرت على هوامش المذابح الروسية الجارية أصوات من هنا وهناك، من دون أفعال موازية واستراتيجيات مضادّة لردع المهمة الروسية في قمع ثورات الشعوب الهادفة إلى التخلص من الفساد من نخب فقدت شرعيتها، فلا هي قادرة على ضبط مجتمعاتها ولا ضبط نفسها، وتحوّلها إلى نخب سياسية محترمة.

(كاتب فلسطيني)

> تندمج بكازاخستان عند الروس طموحاتُ الهيمنة مع الثروات الكبيرة

كاريكاتير عماد حجاج

كم هي خطيرة مؤامرة كازاخستان

ارنست خوري

تقول لغة الاقتصاد إنّ كازاخستان أكبر منتجة للنفط في آسيا الوسطى، مع حوالى 1,7 مليون برميل في اليوم. وبإنتاجها نحو 20 ألف طن سنوياً من اليورانيوم، تكون هذه الدولة السوفييتية سابقاً أكبر مصدر لهذه المادة الأساسية في توليد الطاقة النووية المدنية والعسكرية في العالم. أما من ناحية ثروتها من الغاز الطبيعي، فإنّها المصدّر الرقم 12 له في العالم. ولكازاخستان أرقام قياسية أخرى، تاسع أكبر بلد من ناحية المساحة بـ2,725 مليون كيلومتر مربع، مع عدد سكان ضئيل (18 مليوناً) نسبة إلى تلك الأراضي الشاسعة. هي ثاني أكبر معدِّن لتلك العملة الافتراضية اللعينة «بيتكوين»، وتاسع أكبر دولة في العالم من ناحية مخزونها من المنغنيز والحديد والكروم والفحم. بماذا يستفيد الشعب من كلّ هذه الثروات؟ المعدل الشهري للرواتب في كازاخستان 272 دولاراً فقط للأسرة الواحدة. 29 طفلاً من أصل ألف يموتون قبل أن يبلغوا سنّ الخامسة. بلد به

الشكّ واللاحسم وتشاؤم التونسيين

محمد أحمد القابسي

ودّع التونسيون سنة 2021 بصفتها جدباء، اتسمت بانقسامٍ إلى نصفين، نصف أول ارتفع منه منسوبُ العنف السياسي وعجز منظومة الحكم في مواجهة جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على تأبيد صراعٍ معلنٍ ومتصاعد بين الحكومة في مقرّها في القصبة ورئاسة الجمهورية في قرطاج، وقد تعاظم الصراع، وبدا واضحاً بداية من شهر يناير/ كانون الثاني من السنة الراحلة، سعى خلاله رئيس الجمهورية نحو تعطيل المنظومة السياسية برمتها التي يتهمها بمحاولة «تفجير الدولة من الداخل»، متعللا بتهم الفساد التي تلاحق بعض الوزراء المعينين من رئيس الحكومة هشام المشيشي، وعدم دستورية التعديل الوزاري الذي قام به الأخير. وهي مبرّرات في رأي سعيد تحول دون أداء اليمين أمامه للوزراء المقترحين. وانطلقت في شهر مارس/ آذار مقدّماتٌ وتسريباتٌ ودعوات إلى رئيس الحكومة بالاستقالة بسبب فشل الحكومة في إدارة الأزمات المتراكمة، وأهمها أزمة كورونا وتداعياتها. تلك الأيام والأشهر المشحونة، والتي أثثت النصف الأول من السنة الراحلة، وضعت البلاد في طور آخر، لم يكن متوقعاً، إذ قام رئيس الجمهورية بتفعيل الفصل 80 من دستور 2014 في 25 يوليو/ تموز، وفق قراءة متوسعة للغاية وتعسّفية الى أبعد الحدود، كرّست مجالاً لرئيس الدولة للقيام بالإجراءات الاستثنائية والنزوع إلى الحكم الفردي والرغبة الصريحة في تغيير جذري لنظام الحكم وقواعد اللعبة بأسرها، باتجاه إرساء مشروع سياسي للرئيس، تحت عنوان كبير وهلامي «النظام القاعدي» وذلك بعد تعطيل عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة ورفع الحصانة عن النواب.

استقبل التونسيون سنة 2022 وقد شرع الرئيس قيس سعيّد في إرساء مشروعه السياسي لمستقبل البلاد، وقد حدّدت معالمه خريطة الطريق التي أعلنها في سبتمبر/ أيلول الماضي، بدءا من الاستفتاء الإلكتروني الذي انطلق عمليا، وصولاً إلى الانتخابات التشريعية. ويمكن الجزم بأنّ سعيّد مصر على وضع يده على عقارب الزمن السياسي، على امتداد هذه السنة. أما المحطات الرمزية التي اختارها فهي 20 مارس/ آذار (عيد الاستقلال) وتاريخ الانتهاء من الاستفتاء الشعبي، و25 يوليو/ تموز الذي سيكون يوم آخر الاستفتاء الشعبي على الإصلاحات الدستورية والسياسية، وصولاً إلى آخر المحطات المعلنة، 17 ديسمبر/ كانون الأول تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية. ويفتح هذا المسار النظري، بمحطاته الأربع، مجالاً لسؤال جاد: ماذا يريد سعيّد من هذا كله؟ إرساء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي حقيقي يخرج المال الفاسد من السياسة، أم حكم فردي مبني على «نظام قاعدي» يخرج كلّ الأجسام الوسيطة من أحزاب ومنظمات اجتماعية ومؤسسات إعلامية ومجتمع مدني من النظام الديمقراطي؟ يبدو حالياً أنّ الرئيس يمضي وحيداً وبعيداً إلى أرض لا تنبت كيانات أخرى، أحزاباً كانت أو منظمّات أو مجتمعا مدنياً. ولعلّ سعي سعيّد إلى تمكين مريديه من المفسّرين من أهم مفاصل الدولة في الحكومة والمحافظات وعلى رأس المؤسسات العمومية يؤكد رغبة جامحة له في تكريس سعيه إلى تحقيق مشروعه الهلامي الذي يحلم به مع مريديه. والملاحظ أنّ مسار التمكين لـ«المفسّرين» و«الأنصار» قد انطلق محلياً وجهوياً ومركزياً تحت شعار «الولاءات قبل «الكفاءات»!

والواضح اليوم أنّ ما يراكم تشاؤم التونسيين، وقد استقبلوا سنتهم الجديدة في هذه الأجواء، شعورهم الجمعي بأن رئيسهم الذي مضت سنتان على انتخابه، منها ستة أشهر على دخول البلاد في إجراءاته الاستثنائية، يصرّ على التفرّد بالقرار، ويواصل، واقعيا، تنفيذ ما يدور في ذهنه من أفكار، مهما كانت «سوريالياتها» وهلاميتها وغير قابلة للتنفيذ من دون أن يقبل حواراً حولها أو شراكة في شأنها، إلّا ما كان على هواه من مجموعة قليلة تنتشر إعلاميا، ولكن خطابها لا يفهمه عامة الناس. وإذ يكبر حجم الانتقادات لهذا الخطاب الشعبوي، ولكبح جماح هلامية هذه التصورات، لا أحد يعبأ بها، بدءاً بالرئيس ووصولاً إلى مفسري مشروعه! ويقفز رأس السؤال هنا: من يدفع الرئيس إلى المحظور؟

سياسياً، تتسع دوائر الاعتراض والرفض لمشروع قيس سعيّد السياسي، وقد تتشكل معارضة شعبية في شهر يناير/ كانون الثاني الجاري، وهو شهر الاحتجاجات التاريخية في الشارع التونسي، إذ تتواصل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على التونسيين، وسط عجز واضح للحكومة عن تحقيق تقدّم ملموس في ملفات الضغط على الأسعار المنفلتة والنقص المسجل في مواد أساسية ذات علاقة بمعيشة الفئات محدودة الدخل. وتفيد دراسات حديثة بتدنّي المستوى المعيشي للتونسي، بعد الإقرار بأن العائلة التي يقل دخلها عن 2500 دينار شهريا تعد تحت خط الفقر. وتبعا لذلك، وباحتساب نسب التضخم والمتقاعدين وشرائح عريضة من الموظفين، علاوة على المتضرّرين من جائحة كورونا، سنجد في تونس اليوم أكثر من ثلاثة ملايين يعيشون تحت خط الفقر، وخمسة ملايين هم فقراء أصلاً. ويتوقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ارتفاع منسوب الاحتجاجات خلال السنة الجديدة (2022) في تونس، نتيجة تراكمات أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية! «والمتوقع ان تكون الاحتجاجات على مستوى الجهات وعلى مستوى العدد أكثر بكثير من السنوات الماضية». ويقول رئيس المنتدى، عبد الرحمن الهذيلي إنّ أملاً كان في البلاد بعد 25 يوليو/ تموز بانفراج الأوضاع، لكنّه أمل تراجع، ما عمّق التوقعات بموجة عارمة من الاحتجاجات.

وقد دعا خبراء وشخصيات اعتبارية وازنة رئيسة الحكومة، نجلاء بودن، إلى «عدم التخفّي وراء قيس سعيّد»، وضرورة مصارحة الشعب التونسي بأن الوضع في البلاد «كارثي». إذ لم يعد خافياً أنّ الحكومة تدخل السنة الإدارية الجديدة باقتصادٍ مثقل بالتصنيفات السلبية الصادرة عن وكالات الائتمان العالمية، ومنها «فيتش رايتنغ» و«موديز» ووكالة التصنيف اليابانية، ما يعني أنّ تونس ستجد صعوبة بالغة خلال سنة 2022 في تلقي تمويلاتٍ من المؤسسات المالية العالمية، ما لم تتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي قدّم اشتراطات مؤلمة، رفضها الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية)، وهي تجميد كتلة الأجور وتخفيض الدعم على المواد الأساسية وخصخصة المؤسسات العمومية المتعثرة، فمن الصعب على حكومة تصريف الأعمال المضي فيها من دون تدرّج كبير قد يستغرق زمنا طويلا، لتفادي هزّات اجتماعية خطيرة لتصبح الحكومة محاصرةً بين مطرقة مطالب صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات المالية العالمية، وكذلك الدول الصديقة والشقيقة، مع صعوبة خروجها إلى الأسواق المالية، وبين سندان توفير تمويلات لميزانية 2022، خصوصا في ظل ارتفاع الديون التي تجاوزت حاجز 102 مليار دينار، أي ما يعادل 35,6 مليار دولار لتشكل 81,47% من الناتج الإجمالي للبلاد.

واليوم، وقد طوى التونسيون صفحة عام 2021 بما شهدته من أحداث، فإنهم يتطلعون إلى سنة تبدو مسكونة بتحدّيات كبيرة، في ظل تنامي المخاوف من انزلاقات رئيس الدولة نحو التفرّد بالقرار. وقد فجّرت، في هذا السياق، حادثة النائب نور الدين البحيري، الرجل الثاني في حركة النهضة ورئيس كتلتها النيابية سابقا، جدلا واسعا بشأن الطريقة التي تم بها اقتياده إلى مكان احتجازه، ما وضع مستقبل الحريات وحيادية القضاء موضع الشك والريبة، خوفاً من الانزلاق إلى تصفية الحسابات السياسية، بعيدا عن كل اعتبارات قانونية ودستورية. كما يبقى الهاجس الاقتصادي والاجتماعي أبرز تحدّيات السنة الجديدة، خصوصاً أنّ قانون المالية الجديد، قانون الإكراهات كما أسماه سعيّد نفسه، لم يناقش ولم يقطع مع المنوال التنموي المتبع بسبب صعوبة المرحلة، فهو يبقى مرتهناً لتعبئة الموارد المالية في ميزانية 2022 وإغلاق ميزانية 2021، وهي موارد تبدو غائبة.

وفي ما يخص النظامين السياسي والانتخابي اللذين رسمتهما خريطة الطريق التي وضعها سعيّد، فإنّ تكريسهما على صعيد الواقع يبدو صعباً، فالخريطة التي اقترحها قيس سعيّد يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول ستواصل تجميد مجلس النواب طوال السنة الجديدة، فيما موعد الانتخابات التشريعية الذي حدّده (17 ديسمبر المقبل)، وباحتساب فترة الطعون والآجال النهائية للإعلان عن نتائج هذه الانتخابات، يعني أنّ تنصيب البرلمان الجديد سيكون سنة 2023، وهكذا فإنّ مجالاً أوسع سيكون لمعارضيه الذين يشنون كلّ أشكال المعارضة في الساحة السياسية اليوم بإمكانات واسعة لإسقاط المشروع الذي يعمل الرئيس على تكريسه في الواقع. المعركة إذاً لم تحسم، ولا أحد يعرف كيف سيكون الحسم ومن سيكون الحاسم. لذلك تبقى ظلال الشك واللاحسم تخيم على المشهد التونسي، وستستمر خلال سنة التونسيين الجديدة.

(كاتب تونسي)

> المعركة لم تحسم، ولا أحد يعرف كيف سيكون الحسم ومن سيكون الحاسم. لذلك تبقى ظلال الشك واللاحسم تخيم على المشهد التونسي

> ما يراكم تشاؤم التونسيين شعورهم بأنّ رئيسهم الذي مضت سنتان على انتخابه، منها ستة أشهر في إجراءاته الاستثنائية، يصرّ على التفرّد بالقرار

مرارة انقلاباتِ العرب المنسية... السودان أخيراً

عمار السواد

إنْ كانت ذاكرتُنا القصيرة، أفراداً وجماعات، رحمةً لنسيانِ الألم، والجنوحِ إلى التسامح والاستمرارِ بعيداً عن الغضَب، فهي نقمة أحياناً لما تنطوي عليه من قطيعةٍ مع فهم الماضي.

النسيان، في جانبه السيّئ، عاملٌ ماكر يدفعنا إلى الندم على خسارتنا ماضياً كان سيئاً. وبفعل هذا العامل، نعيد أخطاءَنا ونجترّ ماضينا، خصوصاً حين لا نجالس أنفسَنا كأفرادٍ لنفكر في ما كنا عليه.

المجتمعات لا تجالس نفسها بالطبع، يفترض بنخبها فعلُ ذلك. النخب هي مَن تراجِع واقعَها فتنقده. لهذا كان جون لوك، وهو أحد فلاسفة العقد الاجتماعي الثلاثة الأهم، حريصاً على أنْ يتخلّص مجتمعُه من الاستبداد، عبر التأكيد المستمر للديمقراطية، غير أنه واجه معضلة أن الديمقراطية عَنَتْ الفوضى، في وقتٍ من الأوقات، فبحث مفتشاً عن الحلول، ومخاطباً مجتمعَه الخائفَ من التشرذم «الفوضى ليست البديلَ الوحيد للاستبداد، فهناك الحكمُ الدستوري المقيَّد الذي يمنع الفوضى والاستبداد معاً».

قد نغفل، وطالما غفل من لا يرى سوى لحظتِه، عن أنّ الديمقراطياتِ الغربيةَ مرّتْ بتحولات حادّة، وكانت فوضى، في أكثر من بلد غربي، واقعاً مكرّراً. إنكلترا نفسُها، وهي مهد الديمقراطية الحديثة، مرّت بها حين تخلصتْ مِن الملكية المطلقة. وفرنسا، حيث ثورتها، كانت مقاصلُها نتيجةً مُرّة للخلاص من الاستبداد بنسخته اللويسية. الولايات المتحدة، بعد عقود مِن حرب تحريرها الواعيةِ بالحرية، وجدت نفسَها تخوض حرباً أهلية عنوانها تحريرُ العبيد. غير أن تلك البلدان التي صدمتها الحرب العالمية الثانية، اعتماداً على نخب وقفتْ بوجه استعادة الاستبداد، واستناداً إلى تعددية تُحترم، نجحتْ في الجلوس إلى نفسها، والتفكير في حجم ألمِ قاسته طويلاً خلال قرون، وقرّرت أنْ لا تعود، وأنْ لا تسمح للفوضى الناتجة من الديمقراطية أنْ تصبح مبرّراً للانفراد بالسلطة. تجربة هتلر القادم من رحم فوضى الديمقراطية كانت شديدة التدمير، تعلم جوار ألمانيا الغربي مما حصل، فحال دونه. وكانت ذاكرة الجوار الشيوعي المثقوبة، حيث تاريخ من القمع، سبباً في عودة الاستبداد. الذاكرة المثقوبة تدعمُ ذاكرةً أخرى انتقائيةً شديدة الخطورة. تلك ذاكرة شعوب البلدان الناطقة العربية، وإلى حد ما، عموم بلدان الشرق الأوسط. نخبُ تلك البلدان وشعوبها تنتقي الذاكرة، فتُعلي الأنا التاريخية المنتمية إلى حضارة المسلمين القديمة. بغداد والقاهرة ودمشق وأستانة والمدينة وخراسان عنوانٌ لذلك. مسكونة هي بلدانُ المنطقة بذاكرة مدن قديمة، لكنها محاصرَةٌ بهزائم عظمى وإخفاقاتٍ كبرى لحقتْ زمنَها القديم، فالهزائم، مهما نُسيتْ، تبقى في الخلف متلاعبةً في مساحةٍ ملؤها التناقض، تناقض التاريخ «العظيم» والحاضر المتخم بالنكسات.

ذاكرة الأنا العظيمة المختلطةُ بشعور الهزيمة العميق انعكستْ سلوكاً ونمطَ وعي تراكم بفعل الزمن. البشر النسّاؤون، أفراداً وجماعات، يعيشون على انتقاء تاريخهم، حين كانوا عظاماً بموازاة شعور المرارة الذي يفقدهم المنطقَ!

وينتشر المرض في الحاضر أيضاً. ذاكرة العظمة الانتقائية تتعمّق باستمرار. كان جمال عبد الناصر القائدَ، وجعفر نميري مميزاً، وبومدين بانياً، وبورقيبة لحظةً مثلى، وصدّام شرفَ الأمة... ليُبرَّر السعي نحوهم مجدّداً. هؤلاء الموتى لحظتُهم باتت ماضياً، سواء كانوا عظماء فعلاً أو مجردَ أشرار بُرّرت قبائحُهم. ومهمة هي الإشارة إلى أنّ هذه المشكلة يمكن أنْ تُرصد في المجتمعات الغربية. ترامب الذي رفع شعار «لنجعل أميركا عظيمة مجدّداً» هو ابنُ ذاكرة انتقائية. وعدمُ قدرة النخب المحافظةِ في بريطانيا على مغادرة البحثِ عن تشرشل جديد عقبةٌ كبيرة تعرقل مسعى المملكة المتحدة لإعادة تعريف نفسِها وإنتاج مشروعها الحاضر، إلا أنّ تلك الديمقراطياتِ تمتلك مؤسساتٍ تضمن الحيلولةَ دون انهيار الدولة لمصلحة الوهم، وتعدّديةً تقف سداً منيعاً أمام سرقة النُظم مِن انفراد أحد أصحابِ القوةَ والنفوذ، وقوىً نخوبيةً ناقدةً لا تكلّ، وفي الوقت نفسه تخشى استلابَ الذاكرة الانتقائية.

غابت هذه العوامل المانعة في مصر، عندما قفز العسكر مجدّداً إلى الحكم، متعكّزاً على عدم صلاحية الديمقراطية لإدارة البلاد، لكونها أوصلت خصوم التناقل السلمي، الإخوان المسلمين. اعتماداً على ذريعة عظمة الجيش وتبجيله وتقديسِه خضعت الدولة له، فالذريعة دائماً تعتمد على مغالطة أنّ الجيش هو حامي الدولة، وليست الديمقراطية. أما أخطاؤه، فهي هفواتٌ في التطبيق حصلت سابقاً ويمكن إصلاحها. والتعدّدية كانت ثنائية حادّة بين جماعات إسلامسياسية أسرعت إلى الحكم بشراهة جائع وجد حملاً مشوياً ومناهضيها الذين خلطوا بين الخوف من الإسلاميين ورفضِ الديمقراطية.

في تونس، ما زال هناك نوع من التعدّدية، يقاوم مسار سيطرةِ رجل واحد على السلطات كافّة. غير أنّ المللَ السريع من الفوضى بعد الانتفاضة التونسية جعل الناسَ في غفلةٍ عمّا سيحل إذا خسروا حريتهم لمصلحة شخص، وسيضطرون بعد حين إلى انتفاضةٍ أو ثورةٍ جديدة ضد قهر. هي الفوضى التي خشي منها جون لوك، غير أنه لم يستسلم ليقبلَ المستبدَ خياراً، سواء قيل إنه مستبدٌ «عادل» أم لم يُقل.

ويبقى السودان تجربةً فريدة، بانتفاضة شعبية ضد عمر البشير، حاول العسكر أن يكون شريكاً فيها، فتناصف السلطة مع المدنيين، قبل أنْ ينقلب عليهم، ثم عاد بضغط دولي، ثم خسر الرهان أمام ضغط شعبي. ليس واضحاً بعد مسار الانقلاب والوساطاتِ الإقليميةِ والدولية الباحثة عن صيغة، لكن الأكيد أنّ الحراك المدني قويٌ وليس انتقائياً. الخوف من العسكر كبير، بعد تجارب طويلة الزمن، دفع البلدُ ثمناً جماً بسببها.

بطبيعة الحال، يناصر «علمانيو» التحوّل ما جرى في مصر وتونس، لأنهم يرون ضرورة نهاية الإسلاميين مهما كانت الوسيلة لذلك، غير أنّ ما حصل في السودان مختلف أيديولوجياً، مدنيو السلطة «علمانيون» أو هكذا يقدّمون أنفسهم. على الرغم من ذلك، يتعكّز على الاستقرار أنصارُ العكسر. الديمقراطية مِن وجهة نظر هؤلاء غيرُ صالحةٍ للبلدان الناطقة العربية. وليس متوقعاً مِن المدافعين عن الاستقرار والأمن القومي وغيرِها من مبرّرات الاستبداد، أن يقرأوا البلدانَ الغربية بعين فاهمة، لأنهم انتقائيون، فالسودان في جانبه «المديني» والمدني يبدو مُصرّاً على إنتاج صيغةِ حكم جديدة. حراك قواه ونخبه، باستثناء القوى متوقفة الزمن، حراكٌ صريحٌ في السعي إلى إنهاء حكم العسكر. وما يثير الخشية هو الصيغُ التوفيقية بين العسكر والمدني التي تؤهل حامل السلاح، وهو الجنرال أو المليشيا، لأنْ يكون دائماً الأقوى والأقدرَ على فرض الأمر الواقع. وهناك أمرٌ آخر مثيرٌ للخشية، أنّ المدن الكبرى «الجانب المديني» عمادَ المناهضين لاستمرار عسكرة الحكم الذي يستخدم الصراعات القبلية والمناطقية لاستعادة الماضي، معتمداً على ذاكرة مثقوبة، يبدو أن السودانيين لم يركنوا إليها بعد.

السودان أحد ضحايا الإصرار على المركزية والنظام الرئاسي. هو إصرارٌ يمثل مظهراً مِن مظاهر تأثيرات الذاكرة الانتقائية. تونس هي الأخرى ضحية. يتحرّك بعض التونسيين في هذا الاتجاه، الفوضى البرلمانية تجربة جديدة، استعجل بعضُهم التخلصَ منها دون إعطائِها دورتَها الزمنية الكافية. في العراق، هناك ألم كبير مِن طبيعة النظام البرلماني، بفعل تشرذم وفساد مستشريَين ومحاصصة على أسس مذهبية وقومية. ألم دفع كثيرين إلى المطالبة بنظام رئاسي، لكنّ كثيرين من أولئك الكثيرين لا يفكرون في أنّ هذا النمط من النظام كان مطلباً للمليشيات الموالية إيرانَ ولرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وجلُّ من يطالب في المظاهرات بنظام رئاسي يرفض المالكي، لكنه لا يدرك أنّ مثل هذا النظام سيوصل أمثالَه إلى الحكم لتتمّ إعادةُ إخضاع البلدِ لدكتاتور، بحجّة تمركز القرار ومنع الفوضى. هذا يعني عجزاً عن إيجاد الحلول، عجزاً صريحاً عن التفكير، ومن يقف وراء هذا العجز نخب منتجة للمعرفة. والعجز تزيد منه ذاكرةٌ مثقوبة وانتقائية، لا تتذكّر ما فعلته الدكتاتورية في نصف قرن.

المركزيات أوجدت دولاً مشوهة، بل أسهمت في استمرار أسباب الفوضى الراهنة. والتحفزُ نحو تلك المركزيات يأتي مِن النسيان، نسيانِ كيف كان الحال بالضبط، كيف كان حجمَ الألم والقهر. تلك الذاكرة الانتقائية لا تدعمها عمليةُ التغيير، بل تقف على الطرف المقابل له مدعومةً من مركزياتٍ لا ترضى بمغادرة واقع الشعوب المقهورة. نخب الشعوب السياسية والمشتغلة بالمعرفة وأمثالُها هي الأخرى محكومةٌ بالنسيان ومنساقةٌ لانتقائية المركز. يحلو لبعضهم تسمية ذلك بالدولة العميقة، لكنها ليست دولةً بقدر ما هي نمطُ تفكيرٍ غير صبور على ما سيدفعه لأجل المستقبل وغيرِ متذكّر لما دفعه بفعل الماضي. أو يُراد له أنْ يكون صبوراً على مركزية السلطان، سلطان الحكمِ أو الأسرةِ أو الدين.. ويُراد له، في الوقتَ نفسه، أنْ يتذكر فقطَ قوةَ المركزية، وليس ما فعلته وتواصل فعلَه.

وحري القول إن العوامل الداخلية ليست الوحيدة. هناك الدول الإقليمية الدافعةُ باتجاه عودة المركزيات، كي لا تتأسس نماذجُ مختلفة في المنطقة على النقيض من نماذج الرفاه المالي القائم على الاستبداد. وهناك العوامل الدولية أيضاً حيث التوازنات المرعبة. لكن العاملَ الداخلي هو العنصرُ الأكثرُ حسما، هو المدخلُ لكل أسرار التلاعب الخارجي.

(إعلامي من أسرة تلفزيون العربي)

> الملك السريع من الفوضى بعد الانتفاضة التونسية جعل الناسَ في غفلة عمّا سيحل إذا خسروا حريتهم لمصلحة شخص

> المركزيات أوجدت دولاً مشوهة، بل أسهمت في استمرار أسباب الفوضى الراهنة. والتحفزُ نحو تلك المركزيات يأتي من النسيان

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads